

الدفع السادس الدفع بانتفاء علاقة السببية

بين الفعل والنتيجة

جريمة القتل من جرائم النتيجة ، ويلزم لتوافر الركن المادى لها ليس فقط أن يقع من الجانى فعل القتل وانما يلزم أن يتوافر بين فعل الجانى وبين النتيجة علاقة سببية .

والامر لا يثير مشكلة فى حالة التصاق الفعل الذى أتاه الجانى بالنتيجة التى وقعت (وهى موت المجنى عليه) ولكن يدق الامر اذا تداخلت عوامل خارجية مع فعل الجانى .

وهذه العوامل قد تكون سابقة على فعل الجانى كمرض المجنى عليه أو ضعف بنيته أو شيخوخته أو فولته أو اعتلال صحته ، أو قد تكون عوامل معاصرة للفعل تضافرت مع فعل الجانى فأحدثت الوفاة كما لو كما لو أطلق الجانى عيارا ناريا على غريمة فأصابه فى قدمه وتعاصر ذلك مع مرور سيارة مسرعة فأردته قتيلا ، كما يمكن أن تكون هذه العوامل لاحقة على الفعل وهى تحدث اذا تراخت الوفاة لفترة زمنية تسمح لتلك العوامل بالتدخل لاحداث الوفاة كما لو أطلق شخصا عيارا ناريا على آخر قاصدا قتله فأصابه فى فخذه ونقل الى المستشفى واثاء الجراحة لاجراخ المقذوف تداخلت عوامل أخرى كحريق المستشفى أو تهدمها أو خطأ الطبيب أو اعطائه جرعة زائدة من البنج وما الى ذلك من العوامل .

وقد تتعدد آثار الفعل ونتائجه فعند أى حد من النتائج يعد فعل الجانى سببا لحدوثها ، وتبدو أهمية رابطة السببية فى جريمة القتل العمد لانه لا يكفى لقيام الركن المادى لتلك الجريمة مجرد اسناد ذلك الفعل الى الفاعل وانما يلزم فوق ذلك اسناد وفاة المجنى عليه الى الفعل ، فاذا لم تتوافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة وقفت مسؤولية الفاعل عند حد الشروع .

والسؤال الذى تطرحه رابطة السببية هو الآتى " اذا تعددت العوامل والاسباب التى أحدثت وفاة المجنى عليه أو ساهمت فى احداها فالى أى حد يعتبر الفعل الذى وقع من الجانى سببا فى احداثها " ، وقد تعددت النظريات فى شأن رابطة السببية وسوف نعرض لها بايجاز ثم لموقف الفقه والقضاء فى مصر منها .

نظرية تعادل الاسباب وعندها أن سبب نتيجة م النتائج هو مجموع العوامل التي ساهمت في احداثها بصرف النظر عن قيمة كل عامل منفردا مادام هذا العامل كان لازما لحدوث النتيجة ، وهو يكون كذلك اذا كانت النتيجة لم تكن لتتقع لو لم يكن هذا العامل موجودا ، ففعل الجانى سببا لوفاة المجنى عليه لمجرد كونه أحد الاسباب التي ادت اليها ما دامت الوفاة ما كانت لتتقع لولا هذا الفعل ، وعند اجتماع اسباب طبيعية مع أسباب انسانية في احداث الوفاة فلا عبرة الا بما يكون منها انسانية ، وإن تعددت الاسباب الانسانية في احداث النتيجة فالعبرة بالاسباب الاولية التي أثارَت الاسباب الاخرى ، وعلى ذلك فلو أطلق احدا عيارا ناريا على آخر بقصد قتله فاصابه واستدعى الامر نقله الى المستشفى فاعطاه الطبيب جرعة زائدة من البنج فمات أو شب حريق بالمستشفى فمات فان الفاعل الذى أطلق الرصاص هو الذى يسأل عن الوفاة لان فعله كان هو السبب الاولى فى دخول المجنى عليه المستشفى فهو السبب الاولى الذى أثار بقية العوامل التي تضافرت فى احداث الوفاة ، لانه لولاه مادخل المستشفى ولا أخطأ الطبيب أو احترق فيها

نظرية السبب المباشر وعندها يكون الجانى مسؤولا عن الوفاة التي حدثت طالما كان فعله الاجرامى هو السبب الاساسى ذى الكفاية والفعالية فى احداث الوفاة طالما كان فعله كافيا بذاته لاحداث النتيجة التي وقعت أما بقية الاسباب الاخرى التي ساهمت أو ساعدت أو يسرت اجرائها فتعتبر ظروفها لا اسبابا

نظرية السبب النشط أو المتحرك وعندها أنه يجب التفرقة بين الاسباب التي تبدو في حالة حركة وتلك التي تكون في حالة سكون ، والاسباب المتحركة هي وحدها التي تحدث تغيرا في العالم الخارجى فهي وحدها المسؤولة عن النتيجة التي تقع ، فلو صفع احد الاشخاص مريضا بالقلب صفعتين على وجهه فمات فان الجانى يكون مسؤولا لان مرض القلب سبب ساكن والصفع الذى حدث سبب متحرك أحدث النتيجة التي وقعت في العالم الخارجى

نظرية السبب الملائم وعندها أنه عند تعدد العوامل التي أدتالى احداث النتيجة ينبغي فقط الاعتداد بالعامل الذى ينطوى في ذاته وعند اتخاذه على احتمال ترتب النتيجة عليه طبقا للمألوف فى المجرى العادى للامور ولو تضافرت مع هذا العامل عوامل أخرى سابقة أو معاصرة أو لاحقة

على الفعل مادامت هذه العوامل مألوفة ومتوقعة وفقاً للمجرى العادى للامور ، فيشترط عندها أولاً: أن يكون فعل الجانى صالحاً بذاته وعند اتخاذها لاحداث الوفاة وثانيها: أن تكون العوامل التى تضافرت مع فعل الجانى مألوفة ومتوقعة وفقاً لمعيار الرجل العادى

فرابطة السببية بين فعل الجانى وبين الوفاة تظل قائمة لا تنقطع ولو ساهمت فى احداثها مع فعل الجانى ظروف أخرى مادانت تلك الظروف متوقعة ومألوفة ، بينما تنقطع تلك الرابطة اذا كانت تلك الظروف شاذة وغير متوقعة طبقاً لمعيار الرجل العادى^(١)

ومحكمة النقض فى مصر مستقرة على الاخذ بنظرية السبب الملائم ، فالاصل لديها أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة لفعله الجرمى مالم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة ، ومن اعوامل التى اعتبرت المحكمة مألوفة لا تقطع رابطة السببية خطأ الغير ومنهم المجنى عليه الا اذا استغرق هذا الخطأ خطأ الجانى وكان كافياً بذاته لاحداث النتيجة ، كما اعتبرت من قبيل العوامل المألوفة التى لا تقطع رابطة السببية الحالة الصحية للمجنى عليه وكذلك مضاعفات الاصابة ، ولكنها اعتبرت أن وفاة المجنى عليه نتيجة بسبب سكتة قلبية أو جلطة مخية أو غير ذلك من الامراض منبت الصلة بالاعتداء أو مضاعفاته يقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة ، كما اعتبرت أن المجنى عليه غير ملزم بعلاج

(١) انظر فى عرض هذه النظريات وغيرها من نظريات السببية

د / محمد زكى أبو عامر - المرجع السابق ص ٤٣٥ وما بعدها

د / رؤف عبيد - السببية فى القانون الجنائى - دراسة مقارنة ١٩٦٦

د / عبد المهيمى بكر - المرجع السابق ص ٢٨

د / محمود نجى حسنى - المرجع السابق

د / محمد مصطفى القللى - المسئولية الجنائية - ص ٢٧ ، ٢٧

د / عمر السعيد رمضان - المرجع السابق ص ٢٣٦

د / حسن صادق المرصفاوى - المرجع السابق ص ١٥٧

د / أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٥٦١ وما بعدها

إصابته اذا كان هذا العلاج غير مضمون النتائج أو غير مرجح النجاح طبيا أو

ينطوى على خطورة خاصة أو آلام استثنائية فامتناعه عن العلاج فى هذه الحالات لا يقطع رابطة

السببية •

وقد وضعت محكمة النقض معيارا دقيقا فى شأن إهمال المجنى عليه فى علاج نفسه مؤداه أن " أن المتهم يكون مسؤولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة التى أحدثها ولو كان عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا ذلك لتجسيم مسؤولية المتهم أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سوء نتيجة تلك الفعلة " ، كما اعتبرت أن خطأ الطبيب اليسير أثناء مداواة الاصابة التى أحدثها الجانى لا تقطع علاقة السببية لانه يعتبر من العوامل المألوفة ، أما اذا كان الخطأ الواقع من الطبيب جسيما كان عاملا شاذا وغير مألوف تتقطع به رابطة السببية •

ورابطة السببية بين الإصابات و الوفاة فى جريمة القتل العمد و التدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التى يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما و إلا كان مشوبا بالقصور فى التسبب الموجب لنقضه ، و يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم و الضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر

أحكام النقض ٠٠٠

• لما كان من المقرر أن إثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التى ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فى شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه. واذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه ضرب المجنى عليه بعضا على عينه اليسرى فأحدث بها الإصابة التى نشأت عنها العاهة ودلل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند للطاعن وإصابة العين اليسرى بما أثبته التقريران الطبيان

الابتدائي والشرعى من أن إصابة المجنى عليه بعينه اليسرى يجوز حدوثها من الضرب بعصا وقد تخلف لديه من جرائها إتساع بالحدقة وانخلاع بالعدسة واعتامها وارتفاع ضغط العين وفقد الإبصار بها، ويعتبر إبصار عين سليمة عاهة مستديمة تقدر بنحو ٣٥ ٪، فإن فى ذلك ما يحقق مسئولية الطاعن - فى صحيح القانون - عن هذه النتيجة التى كان من واجبه أن يتوقع حصولها.

الطعن رقم ٢٩٣٤٨ ق جلسة ٠٢ / ٠٥ / ١٩٩٦ ص ٥٦٥

• رابطة السببية بين الإصابات و الوفاة فى جريمة القتل العمد و التدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التى يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما وإلا كان مشوباً بالقصور الموجب لنقضه. فإذا كان الحكم المطعون فى صدد حديثه عن تهمة القتل التى دان بها الطاعن قد اقتصر على نقل ما أتبته تقرير الصفة التشريحية عن الإصابات التى وجدت بالقتيل و لم يعن بيان رابطة السببية بين هذه الإصابات و الوفاة من واقع الدليل الفنى فإن النعى عليه بالقصور يكون مقبولاً و يتعين نقضه.

الطعن رقم ١٧٣٤ ق جلسة ٠٢ / ٠٤ / ١٩٦٢ ص ٢٨٦

• إثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها فلا يجوز مجادلته فى ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه فى هذا الشأن على أسباب تؤدى إلى ما إنتهى إليه.

الطعن رقم ٢٩٩١ ق جلسة ١٦ / ٠١ / ١٩٨٥ ص ٩٠

• لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القتل التى أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية و بين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير أن وفاة المجنى عليه نتيجة إصاباته النارية و الطعنبة مجتمعة و ما صاحبها من نزيف دموى غزير، فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور

الطعن رقم ٢٤٥٥ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٥ ص ٩٢٥

• من المقرر أن الحكم إذ إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات المجنى عليه سالف الذكر التى أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية و بين وفاته فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور فى هذا الصدد.

الطعن رقم ٣٩٨ ق جلسة ٠١ / ١١ / ١٩٨٨ ص ٩٧٥

• لما كان الحكم قد إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابة كل من المجنى عليهما الأولين - التى أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية - و بين وفاته، فأورد من واقع ذلك التقرير أن وفاة كل منهما حدثت من الإصابات النارية و ما أحدثته من تهتك بالأنسجة و ما صاحبها من نزيف دموى غزير، و من ثم تتنقى عن الحكم قالة القصور فى هذا المنحى.

الطعن رقم ٦٣ ق جلسة ٠١ / ٠٤ / ١٩٩١ ص ٥٥٧

• لما كان الحكم قد أورد فى بيان واقعة الدعوى أن الطاعنة اعدت مبيدا حشريا ناتج تناوله الموت أذابت كمية منه بكوب شاي أعدت لزوجها بيد أنه لظروف عمله انصرف تاركا اياه فتناوله نجلهما فأودى بحياته على نحو ما جاء بتقرير الصفة التشريحية له وتقدير المعمل الكيماوى والذى جاء به أن سبب الوفاة سمية حدثت نتيجة تناوله حشرى كرياماتى عضوى " مادة التيميك " وكان إثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع ينفرد قاضى بتقديرها، وممتى فصل فيها أثباتا أو نفيها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد اقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إليه، وكان ما ساقه الحكم - فيما سلف بيانه - يسوغ اطراحة دفاع الطاعنة بانتفاء علاقة السببية فإن منعها عليه فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٧١ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤ ص ١٢٠١

• إذا كان الثابت من التقرير الطبى أن الوفاة نشأت عن الاصابة، فان اهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدى إلى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الاصابة والوفاة وهى النتيجة المباشرة التى قصد إليها المتهم حين طعن المجنى عليه عمدا بنية قتله.

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ س ١٢ ص ٧٨٠

٠ إذا كان الحكم قد أورد نقلا عن الدليل الفنى وهو التقرير الطبى الشرعى أن الاصابات التى نتجت عن الأعيرة النارية التى أطلقها المتهمون على المجنى عليه هى التى سببت وفاته، فان فى ذلك ما يكفى لتوافر رابطة السببية بين فعل المتهمين والنتيجة التى أخذهم بها الحكم ولا يكون هناك محل لما ينعونه على الحكم فى هذا الشأن.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٦ س ٢٣ ص ٣١٩

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٩ س ٣١ ص ٣٤٣

الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ س ٣٤ ص ٥٤٤

٠ إذا كان الحكم قد نقل عن التقرير الطبى الشرعى وصف اصابات المجنى عليها وأن وفاتها تعزى إلى اصابات النارية مجتمعة بما أحدثته من كسور وتهتك نزيه فى مواضع حدودها، فانه يكون بذلك قد دلل على توافر رابطة السببية بين اصابات المجنى عليها وسببها بما ينفى عنه قالة القصور فى التسبب.

الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ س ٢٤ ص ٢٤٣

٠ متى كانت المادة المستعملة للتسمم صالحة بطبيعتها لاحداث النتيجة المبتغاة فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون فى الامكان تحقق الجريمة مطلقا لانعدام الغاية التى ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التى استخدمت لارتكابها أما كون هذه المادة وهى فى القضية مادة سلفات النحاس لا تحدث التسمم الا إذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها فى حالات التسمم الجنائى لخواصها الظاهرة فهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وانما هى ظروف خارجة عن ارادة الفاعل فمن يضع مثل هذه المادة فى شراب ويقدمه لآخر يعبر فعله إذا ثبت اقترافه بنية القتل من طراز الجريمة الخائبة لا الجريمة المستحيلة، لأنه مع صلاحيته لاحداث الجريمة المبتغاة قد خاب أثره

لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ ع فإذا لم يثبت أن الفاعل كان ينوى القتل ولكنه أعطى هذه المادة عمدا علما بضررها فأحدث في صحة المجنى عليه اضطرابا ولو وقتيا اعتبر هذا الفعل جريمة اعطاء مواد ضارة منطبقة على المادة ٢٢٨ ع فإذا لم يثبت لا هذا ولا ذلك انعدمت في هذا الفعل الجريمة بكافة صورها.

الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٥/٢٢ مج الربع القرن ج ٢ ص ٩٦٥ بند ١١٤

• متى ثبت لمحكمة الموضوع أن المتهم ضرب المجنى عليه بسكين عدة ضربات قاصدا متعمدا قتله وأن الوفاة حصلت من آثار بعض هذه الضربات وتسببت عنها فهذا المتهم يكون قاتلا وعقابه ينطبق حقا على المادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات التي لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل أم جرح وقع في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل الطعن بألة قاتلة وحدوث الوفاة من الطعنات فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعا ونسب حدوثها إلى المتهم.

الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٣/١٢ مج الربع قرن ج ٢ ص ٩٥٢ بند ٢٠

• إذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن المحكمة قطعت في أمر اطلاق أحد المتهمين الذى عينته العيار الثانى الذى أصاب مؤخرة رأس المجنى عليه ونشأت عنه وفاته، وبعد أن أوردت الأدلة على ذلك، قالت بضرورة استبعاد كل فرض أو احتمال آخر، فانها إذا كانت مع ذلك قد تزيدت فساقت فى حكمها، على سبيل الجدل، الفروض المحتملة ونفت أثرها على ما ارتأته فى حقيقة التهمة، فهذا منها لا يمكن أن يغير من الحقيقة التى أثبتتها فى الحكم على وجه التعيين من أن هذا المتهم هو الذى أطلق المقذوف الذى أحدث الاصابة القاتلة.

الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٠ مج الربع قرن ج ٢ ص ٩٥٢ بند ٢١

• متى أورد الحكم نقلا عن التقرير الطبى أن وفاة المجنى عليه سببها نزيف دموى وتهتك بالمخ وصدمة عصبية نتيجة الاصابات المتعددة الجسيمة التى هشمت المخ، ثم أثبت أن المتهم

هو وآخر قد أحدثا تلك الاصابات بالمجنى عليه بنية قتله وأنهما معا كانا ينهالان بعصي غليظة على رأسه، فهذا المتهم يكون مسئولا عن وفاة المجنى عليه مهما كانت الضربة التى أحدثها به واذن فعدم امكان تعيين هذه الضربة ليس من شأنه أن يعيب الحكم.

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١/٧ مج الربع قرن ج ٢ ص ٩٥٣ بند ٢٢

• متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن التقرير الطبى الشرعى لا يفيد أن جميع الاصابات التى أحدثها الطاعنون الثلاثة قد ساهمت فى وفاة المجنى عليه بل أثبت وجود اصابات أخرى لا دخل لها فى إحداث الوفاة كالاصابات الرضية، الطولية بالظهر والساعد الأيسر، وكان الحكم قد دان أولئك الطاعنين بجريمة قتل المجنى عليه سالف البيان واعتبرهم مسئولين جميعا عنها دون أن يحدد الاصابات التى وقعت من كل منهم ومدى صلتها بالوفاة، وإذ كانت هناك اصابات أخرى لم تسهم فى الوفاة، وكانت الواقعة من غير سبق اصرار ولم يدلل الحكم على وجود اتفاق بينهم على ارتكاب جريمة القتل فان الحكم يكون بذلك قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٥ س ٢٠ ص ٦٣٤

• من المقرر أن الحكم إذ استظهر قيام علاقة السببية بين اصابات المجنى عليه سالف الذكر التى أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فانه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور فى هذا الصدد.

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١ س ٣٩ ص ٩٧٥

• لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التى دان الطاعن بها وأورد مؤدى أقوال شهود الاثبات نقلا عن تقرير الصفة التشريحية، أن الاصابات الموصوفة بجثة المجنى عليها اصابات طعنبة قطعية حيوية حديثة حدثت من إصابة بنصل آلة حادة وهى جائزة الحدوث من مثل السكين التى ضبطت بمكان الحادث، وأن السحجات الموصوفة بجثة المجنى عليها احتكاكية حيوية حدثت من مرور جسم مدبب على سطح الجلد، واستظهر قيام علاقة السببية بين اصابات القتيلة التى أورد تفصيلها

من تقرير الصفة التشريحية وبين وفاتها، وأورد من واقع ذلك التقرير قوله أن وفاة المجنى عليها المذكورة حدثت من إصابات الطعن لما أحدثته من قطع بالرئة اليسرى والأوردة الدموية بالعنق وما نتج عن ذلك من نزيف وصدمة، فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في بيان علاقة السببية بين الاعتداء والوفاة.

الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩

• إذا كان الثابت من التقرير الطبى أن الوفاة نشأت عن الإصابة، فإن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي قصد إليها المتهم حين طعن المجنى عليه عمدا بنية قتله.

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٩/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٧٨٠

• الاعتداء بالبلطبة لا يستتبع حتما أن تكون الإصابة الناتجة عنها قطعية بل يصح ما انتهى إليه الحكم أن تكون رضية تأويلا لإمكان حصولها من الجزء غير الحاد منها.

الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣/٢/١٩٧٦ س ١٨ ص ١٨٩

• لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل استنادا إلى تقرير الصفة التشريحية وأقوال الشهود على أن... وهو أحد الجناة في الحادث قد قتل بعيارين ناريتين أحدهما أطلق من المدفع الرشاش الذي كان يحمله المحكوم عليه الأول والمقدوف الثاني أطلق من بندقية الخفير... وأن كلا من العيارين قد ساهم بقدر متساو في إحداث الوفاة بالإضافة إلى أن كلا من الإصابتين منفردة وحدها قد تؤدي إلى الوفاة، فإن الجدل بعد ذلك فيما انتهى إليه الحكم من ادانة الطاعن بالجرائم المسندة إليه بما فيها جناية القتل التي كانت نتيجة محتملة لمساهمته في جناية الشروع في السرقة، إنما ينحل إلى جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣/٦/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٧٥٩